(٧) البنك العربى الإفريقى ونجومه

أعيدوا حسابات الجهاز المصرفى المصرى كله :

أما البنك العربى الإفريقى و « نجومه » فقد تساقطوا كأوراق الخريف وبقيت مصر . وهنا تحق السجدة لله فى ابتهالة شكر تقول :

الجبابرة كلهم ضعفاء .

والقوة لك .

كلهم زائلون متزايلون .

والملك لك .

كلهم كالقط يحكى انتفاخا صورة الأسد ، ولكنهم لايخلقون ذبابا ولو اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذباب شيئا لايستنقذوه ، منه وتظل وحدك القادر الخالق المالك ذو الجلال والإكرام .

أخيرا تشهد الشعب المصرى بعد أن تنهد طويلا مما يئوده من عذابات وجراحات أنكاها وأقساها : التحدى .. فان يعرف حكامه اللصوص المجرمين من ذوى الياقات البيضاء ثم يسكتون عنهم ، أو يملون لهم ، أو يتصامون عن الشكوى فيهم ، أو يتباطئون فى ردعهم ، أو يتواطئون معهم .

أن يحدث هذا ، عذاب للشعب المصرى مابعده عذاب ، وشقاء لكتابه الذين خرجوا من صفوفه يحسون بإحساسه وتخفق قلوبهم له ، ومعه .

ولكن الشعب المصرى قد يفقد المال .. قد يفقد حرية الانتخاب .. قد يفقد المشاركة فى صنع القرار وإنها لكبيرة مجتمعة ومفردة ، ولكنه فى أحلك الظروف لايفقد إيمانه بالله ، لأنه شعب عرف التوحيد والضمير وقال بالجزاء والثواب والعقاب والبعث والجنة والنار والميزان .. قال بهذا كله قبل

الأديان .. ثم جاءت الأديان تحمل هذه القيم والمضامين بأجلى صورها . وليس معنى هذا أن الأديان اقتبست منه ، ولكن معناه أن من شرف هذا التراب أنه وصل بالفطرة السليمة والدفع الحضارى معا إلى قيم ومفاهيم ، جاءت الأديان فعززتها أو على الأقل لم تنكر الصالح منها وما أكثره ، وأغزره ، وما أرقاه . ومن أجل هذا أعطت مصر للأديان البيئة الحضارية ، والمواقف الفدائية فى الحرب والسلم ، معا ، مما تملأ تفاصيله مجلدات ، وساندت مصر الأديان على مسار تاريخها كله كما لم يفعل أحد ، لايستثنى شرق أو غرب .

قد يفقد الشعب المصرى الكثير ، ولكنه لايفقد إيمانه بالله .. ومن هذا الإيمان ، اقتناعه الراسخ ، بأن الله يملى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته .. وقد أخذ الله شانئيه ، نكال الآخرة والأولى ، فتساقطوا تباعا كأوراق الخريف .. خرج إبراهيم الإبراهيم مدحورا مقهورا ، ولا عبرة بالاستقالة المضحكة أو التلكسات المتشدقة (إلى دنك مصر الدولى فى ٢٣/١٠/٨٦) لا عبرة بالاستقالة المغلوب على أمره فيها .. الاستقالة التى لامناص ، منها ولا ندحة عنها ، أى مكره أخاك لابطل ، وإن تبجح وادعى ، وتفيهق وماوعى وماكان ليخرج لولا أن أخرجه الله . لقد ظن نفسه خالدا فيها أبدا بما مد رواقه ، واستقطب رفاقه ، رفاق السوء والعصابة .. ولكن المشنوء خسف الله به جانب البر ، وأرسل عليه حاصبا وأخذته الصيحة .

وبعده نزل من عليائه النجم الثاقب .. هوى .. فلم يعد محافظا للبنك المركزى من لم يحفظ لبلده عهدا ، أو يرع تاريخا ، بل ساند البغى ، وأعلن

فى البيان الخيبان ، أنه مطمئن إلى البنك العربى الإفريقى !! وقد كتبت فى هذا مالامزيد عليه ، فلا أعيده ولكن تبقى علامات استفهام لاتزال .

أما كان الأجدى أن تتحرك الحكومة منذ الشرارة الأولى ، فلا تدع الإنسان المصرى كاتبا وقارئا يتمزق هذا التمزق كله ـ على امتداد شهرين ـ من الصمت المريب ، والتردد المهين الذى حدث ؟

أما كان يشرفها أن تتصرف منذ البداية ؟ ثم أما كان يجدر بها حتى بعد هذا كله أن يكون تصرفها كبيرا قادرا سيدا ، فتحقق مع المجرم وتدينه ويتم ترحيله بعد القصاص منه ، والاقتصاص من ماله المنهوب كفاء مالنا المسلوب ؟ تقوم بترحيله موصوما بجرائمه ، ملطخا بعاره ، لاسيما وانه خرج مطرودا من السعودية قبل هذا ؟ فلا يلبس مسوح الرهبان ولا يزعم الزهد فى المكان والهيلمان ؟

السؤال الثانى :

ما الذى ستفعله الحكومة فى المال المصرى المنهوب والمهرب مما فصلناه تفصيلا بات يعرفه الجميع .. إن سقوط إبراهيم الإبراهيم وبعده النجم .. مؤشر إلى انها قرأت وأفاقت ، ثم شرعت فى الحركة ، والحقيقة أن الذى تحرك الرئيس الجديد للحكومة فكان استكتاب نجم الاستقالة ، براعة استهلال .

السؤال الثالث :

إبراهيم الإبراهيم له أموال مستحدثة بالطبع بعد أن تغول وتجول ، ولج فى عتو واستكبر فى نفسه ولكن الله أكبر .

وإبراهيم الإبراهيم له أموال فى الخارج من التهريب والتهليب فهل فكرت الحكومة فى الحجز عليها ؟

- إنه يسهم (بشركة ـ البحر الأزرق الكويتية التى يملكها) فى رأس مال شركة « أمفكو » بنسبة ٤ ٪ .
- يسهم إبراهيم الإبراهيم (بشركة ـ البحر الأزرق الكويتية) التى يملكها وشقيقه أحمد الإبراهيم فى الشركة المصرية العالمية للاستثمار بنسبة

٢٠ (عشرين فى المائة) بالإضافة إلى نسبة ٦٠ ٪ تملكها شركة أمفكو (ستين فى المائة) ويستخدم إبراهيم ، هذه الشركة لشراء الأسهم المصرية المحظر تملكها لغير المصريين .

وإلى الحكومة قائمة بأسماء الشركات التى تسهم فيها شركة أمفكو ومن ورائها إبراهيم الإبراهيم .

- البنك المصرى الخليجى .
- الشركة المصرية العالمية للاستثمار .
- شركة الخليج العربى للاستثمار .
- الاتحاد العربى للصناعات المعدنية .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .
- مصر لصناعة أجهزة التكييف .
- الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
- الشركة العربية للتغليف .
- الإسكندرية للطباعة والنشر .
- المصرية للكبريت .
- الشرقية لصناعة المعادن .
- العربية العالمية للتجارة .

أما استثمارات الشركة المصرية العالمية للاستثمار فى مصر التى يسهم فيها مرتين من خلال :

١ ـ شركة البحر الأزرق الكويتية

٢ ـ شركة أمفكو .

الاستثمارات هى :

- الشركة العربية لصنع مواد التغليف .
- الشركة العربية العالمية للتجارة .
- شركة دار الإسكندرية للطباعة والنشر .
- الشركة المصرية للكبريت .
- الشركة المصرية للصناعات الزراعية .

- شركة الشناوى للصناعات الجديدة .
- شركة فى . أى . بى . فيديو كلوب ايجيبت .
- الشركة الشرقية للصناعات المعدنية .
- الشركة العالمية للفنادق والخدمات .

وهكذا يتضح حجم المخطط الرهيب للسيطرة على اقتصاد مصر والتحكم فيه ولوى مساره ، وممن ؟! من وافدين غير مصريين وهو مالم يحدث فى أى بلد عربى .

السؤال الرابع :

هل دولة الكويت الموعودة بالدفاع عنها !!! كان شباب مصر كبش الفداء وهو أغلى وأكرم .. هل تفكر الحكومة فى مساءلة دولة الكو . عن جرائم ممثلها إبراهيم الإبراهيم وفقا للقانون الذى يقول بمسئوليه المتبوع عن التابع ؟ وإن كان جواب الكويت حاضرا كالضربة القاضية ، ومن الذى أملى له ؟!

ومن الذى صنعه من عدم ؟ وهو منطق ، ولكن الكويت من ناحية أخرى مسئول عن القروض التى أقرضها ممثله إبراهيم الإبراهيم للكويتيين أفرادا وشركات وعائلات ومسئولين .

الكويت مسئول عن القروض بلا ضمان ، والتسهيلات الائتمانية التى تلاعب بها إبراهيم الإبراهيم ، وأغدقها على دول الخليج وحجمها ٨٠ ٪ ثمانون فى المائة من قروض البنك وديونه ، يخص الكويت وحده ٤٠ ٪ أربعون فى المائة من هذه النسبة .

إن هذا المال مال مصر ومال المودعين المصريين الذين تبلغ نسبتهم فى إيداعات البنك ٥٧ ٪ (سبعة وخمسين فى المائة) .

السؤال الخامس :

طابور صنائع إبراهيم الإبراهيم فى البنك العربى الإفريقى .. هذا الطابور « الطويل » ماذا « يعصمه » من الحساب ؟ وهل « يعزب » عن بال الحكومة

ومخابراتها ، الأسماء ؟ من « يجبرها » على تركهم يرتعون ؟ لقد انكمشوا فترة بعد اختفائه ، ثم استداروا بعد أن عاثوا مع الذئب ، يبكون مع الراعى .. ثم فى المرحلة الثالثة بدءوا يمارسون حرفتهم الحقيقية فهم الآن يتمسحون من جديد بالكويتى الجديد فما تنتظرون ؟ أتبعوا رأس الحية ، الذنبا .

السؤال السادس :

السيدان عضو مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى حتى سنة ١٩٨٥ والآخر المدير العام المساعد بالبنك الإفريقى ، كيف يكونان بين أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية العالمية للتمويل ؟ ومع وضعهما فى البنك العربى الإفريقى الذى أقرض الشركة ، مخالفين بهذا المادة (٤٧) من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٤ .

ثم المدير العام الرئيسى للبنك العربى الإفريقى ، كيف مرر وبرر الجرائم التى وقعت ؟ وما حجم مسئوليته عنها ؟ وماحجم الخطر الماثل من بقائه مع خلفياته كلها .

والمسئول القانونى بالبنك العربى الإفريقى ، وسكرتير مجلس الإدارة ، مادوره فيما حدث بحكم موقعه ؟ وكذلك المهندس الذى يعمل مديرا مساعدا بالبنك العربى الإفريقى ، وظل يتنقل بين العربى الإفريقى وشركة أمفكو ذهابا وايابا ؟

بعد هذا يحق للشعب المصرى صاحب المال العام أن يطالب بتغيير .

- ممثلى البنك العربى الإفريقى فى شركة أمفكو ، لأنهم اختيار الخاطىء إبراهيم الإبراهيم الذى نصب نفسه رئيسا لمجلس إدارتها . ولأن الشركة على شفا الإفلاس مما يعكس دوره فيها .
- تغيير الرئيس بالطبع أى فصل إبراهيم الإبراهيم من رئاسة مجلس إدارة شركة أمفكو .

إن معنى إشراف شركة أمفكو على الإفلاس ، ضياع ستة ملايين ،

نصيب البنك الإفريقى العربى فى رأس المال ، بالإضافة إلى ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليونا) قرض البنك الإفريقى لشركة أمفكو أى ضياع واحد وأربعين مليونا على مصر .

- تغيير مجلس إدارة شركة الشمس للفنادق التى تملك فندق السلام . هذه الشركة تسهم فيها شركة أمفكو ، ولما أيقن إبراهيم الإبراهيم أن هذه الشركة أيضا على شفا الإفلاس باع أسهم شركة أمفكو فيها لشركة استحدثها خارج مصر باسم (الشركة البحرانية العالمية للاستثمار) وهذه الشركة البحرانية تملك (أمفكو) فيها ٩٩ ٪ ويملك هو ١ ٪ .

إذن شركة أمفكو لاتزال تملك حصتها فى شركة ـ الشمس للفنادق من خلال الشركة البحرانية المستحدثة أو المفتعلة .

وشركة الشمس هذه كانت بفندقها مسرح أبراهيم الإبراهيم لتعيين بعض المحامين فى مجلس إدارتها ، وهو ما لا يجوز بالمقياس الأدبى على الأقل ، خاصة بالنسبة لوضعهم فى نقابتهم ولكن .

السؤال السابع :

هل سيظل أولاد رؤساء التحرير فى الصحافة القومية مجمعين ومجموعين فى البنك العربى الإفريقى ، مما يشكل حصانة خاصة لهذا البنك ، فيتكرر ماحدث من صمت وتضليل وحوارات وصفحات مدفوعات ؟

مرة أخرى أقول :

أن يعمل ابن صحفى فى بنك ، ليس عيبا ، ولكن أن يتجمع أولاد رؤساء التحرير فى بنك بعينه ، هذه هى القضية .

السؤال الثامن :

هل راجعت الحكومة ، مراجعة شاملة ، الشركات المنبثقة عن البنك الإفريقى وأسماء أعضاء مجالس إدارتها من منتفعين مما يحمل النذر من جديد ؟

السؤال التاسع

هل استكملت الحكومة عدد ممثلى مصر فى مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى ؟

هل تتدارك الحكومة الهوان ؟ وتتصرف مع البنك العربى الإفريقى فى ضوء نصابها فى رأس المال وهو ٤٢,٨ ٪ كالكويت سواء بسواء ، غير أن الكويت له فى مجلس الإدارة أربعة ، ومصر حاليا لا تتساوى فى العدد ، ولا تتمسك بحقها الطبيعى فى الرئاسة ؟ وما ينجم عن هذا فى تكييف صنع القرار ؟

وهذا القرار لن يكون فى صالح مصر إلا اذا كان صوتها مؤثرا ، أى إلا إذا اكتمل عدد ممثليها بما يقابل نسبتها فى رأس المال ؟

على أن الشعب المصرى بعد التجربة المريرة يطالب : بممثلين جدد كلية لهم من الشخصية مايحفظ حقها .

إن الذى ضعف أمام إبراهيم الإبراهيم لن يتغير ، أى سوف يضعف أمام غيره .

وهنا نسأل الحكومة :

ماوضع السيد البديل لإبراهيم الإبراهيم ؟
هل هو رئيس أيضا ؟
وهل الرئاسة كويتية إلى الأبد ؟
وهل الرئاسة مطلقة ؟

وما وضع مصر صاحبة المكان والأرض والبنك أيضا باعتباره شركة مساهمة مصرية ؟

وما إعمال قانون البنك فيما يتعلق بانتخاب الرئيس لافرضه ؟

والآن الكلمة موجهة بالدرجة الأولى إلى الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى الذى يعلم الكثير عن البنك العربى الإفريقى والمتواطئين مع رئيسه الذى أزيح .

إن البلد ينتظر حركة شاملة ، تعيد حسابات الجهاز المصرفى المصرى .

وإلى الدكتور صلاح حامد رجاء مصرى ، أن يفتح ملف البنك الوطنى لتنمية ، حتى يعفينى من طرح مافيه ، وما يتعلق به ، وما ينجم عنه ، من قروض بلا ضمان ، وقروض للمحاسيب ، ومآسٍ أخرى .. وكوارث أخرى .

نماذج فقط من علامات استفهام ترتسم فى أفق الاقتصاد المصرى ، إذا كانت الحكومة جادة فى إقالة هذا الاقتصاد من عثرته ، أو حفرته التى أخشى أن تكون (بلا قرار) .

الحكومة الجديدة رددت القول بـ « الإنتاج » وهذا حسن ولكن الإنتاج يجب أن يسبقه ، أو على الاقل يتواكب معه :

- **محاسبة اللصوص :**

ليطمئن الناس إلى جدوى الإنتاج المطلوب والمنشود .

- **تسييد القانون :**

أى سيادة القانون ، فيطبق القانون على رؤساء البنوك كما يطبق على موظفى البنوك مع الفارق بين الأخطاء والخطايا .

- **حصر المشروعات :**

المشروعات التى بدىء فيها ولم تتم ، مما يخرب الوجدان المصرى والوصول به إلى عدم الإيمان بعمل أو نتيجة أو بشىء على الاطلاق ، لابد من مسح شامل ، ثم تحليل شامل بتفكير علمى موضوعى ، يبدأ بالتحديد فى تجريد وتحييد ، ثم اتخاذ قرار على أساس من المعلومات الدقيقة وعلى المدى الطويل ، لا المسكنات .. وعلى أساس ثابت لا متغير بتغير الأشخاص أو النظم جزء من الحل حساب كافة التوقعات حتى لايكون مكانا للتعلات أو المعاذير الفجائية .

جزء من الحل احتياط البدائل حتى لايتعثر التنفيذ فى منتصف الطريق ويعلق إلى أن تشكل لجان تنعقد وتنفض بلا نتيجة .. هذا إذا شكلت ..

ولكن وجود البديل يتفادى الارتباك ويؤمن المسار .

جزء من الحل الالتزام بوقت محدد للانجاز ، تتحدد معه المسئولية بما يتبعها من حساب ، وهنا تحاسب الدولة العثمانية طراز القرن العشرين التى تدعى مديونية الدولة لها ، ونسيت أن مشروعاتها اقتنصتها من الدولة بالممارسة لا المناقصة ، والأرقام الفلكية التى تفرضها بنفسها لنفسها بلا حسيب أو رقيب أو تعقيب .. ثم التعويم فى المواعيد حتى تتضاعف الأرقام الفلكية بعدد السنين ، وفى هذه الأثناء يدور المال دورات لصالحهاالشخصى . وكأن التأخير فضل تكافأ له . لا استغلال تحاسب عليه .

جزء من الحل نظام للإشراف والمتابعة والتسجيل والتقييم والتقويم حتى يمكن التصحيح فى الوقت المناسب له ، أمانا ، من التراكمات .

هذا جزء من كل تفرد له الصفحات ..

المهم أن تكون كارثة رئيس البنك العربى الافريقى نقطة تحول فى عملية مسح شامل وإعادة حسابات الجهاز المصرفى المصرى كله وخاصة البنك الوطنى للتنمية ، وقد دقت ساعة الصفر بالتغيير الجديد فى الحكومة وفى البنك المركزى المصرى .